Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

مأزق شديد

الأزمة المحيطة بالفقر والصراع والمياه في اليمن

يوجيتا ممسين، وسيليش تيواري، ونايف أبو لحوم، وأمل طالبي، وسوشانت جوشي، وكريستوفر وارد، ومحمد الصبري

موجز وافٍ

يأتي هذا التقرير في إطار مجموعة شاملة من الدراسات التشخيصية المعنية بتوفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع التي أجريت في بلدان تعاني من نقص تقديم هذه الخدمات للفقراء، وفي البلدان التي قد توجد بها قيود مؤسسية تعوق تحسين نطاق التغطية والخدمات. يمثل اليمن حالة مهمة نظراً لوجود صراع عنيف دائر، وزيادة حادة في معدلات الفقر على مدى العقد الماضي، وتسجيل أضعف أداء على المؤشرات المتعلقة بخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ويُعد تحليل الوضع في اليمن مهماً لكنه صعب: فقد غرقت البلاد منذ عام 2011 في مستنقع الاضطرابات السياسية، ولا تزال منذ عام 2014 ضحيةً لصراع داخلي مسلَّح ومدمر. ولم يشهد اليمن تحقيق أي تقدم يذكر على صعيد تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على مدى العقد الماضي، كما عانى أيضا دمارا ماديا شاملا وتدهورا في المؤسسات وحركة نزوح واسعة داخل البلاد، وهو ما أسهم في تدهور هذه الخدمات بصورة مثيرة للقلق. وفي مايو 2015، حل اليمن في المستوى الثالث من المحن الإنسانية وفقا لتصنيف تجريه الأمم المتحدة، وهو أعلى تصنيف للبلدان التي تشهد صراعات. ويعيش نحو نصف السكان البالغ عددهم حوالي 26.8 مليون نسمة في مناطق تتأثر مباشرةً بالصراع (البنك الدولي 2016ب). وتقف الخدمات الأساسية بمختلف أنحاء البلد على حافة الانهيار. ووفقاً لتقرير وضع الاستجابة الإنسانية في اليمن (منظمة إنقاذ الأطفال، 2016)، يعاني 19.4 مليون شخص من نقص المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، من بينهم 10.2 مليون طفل. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإنه حتى 24 يناير/كانون الثاني 2017 تم تسجيل 18194 حالة إصابة بالإسهال المائي الحاد والكوليرا و99 حالة وفاة (معدل وفيات الحالات 0.5%) في 165 مديرية. ومن بين هؤلاء المصابين 8869 امرأة (49%) و6144 (34%) طفلا دون سن الخامسة. وتشهد حالات الإصابة بالكوليرا ارتفاعا كبيرا منذ ذلك الحين، مع تزايد حالات الوفيات.

وفي ضوء هذه الخلفية، يهدف هذا التقرير إلى تقديم فهم أفضل لصورة الفقر الحالية وطريقة تفاعله مع مستويات توفر خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وتقديمها في اليمن. ويسعى التقرير أيضاً إلى تحليل القيود المؤسسية أمام تقديم هذه الخدمات. علما بأن هذا التحليل محدود من حيث نطاقه، وهو في معظمه عبارة عن تحليل لما قبل الصراع بسبب الأوضاع الأمنية داخل البلاد. وقد استند التحليل إلى بحوث مكتبية فقط. وتتمثل أهداف هذا التقرير في: (أ) تقديم مؤشرات لكيفية إعادة معايرة الإستراتيجيات والاستثمارات الخاصة بخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في فترة ما بعد الصراع للمساعدة في تحقيق التعافي على المدى القصير والتنمية الهيكلية على المدى المتوسط؛ و(ب) تقديم خطة لكيفية مواءمة الإستراتيجيات قصيرة ومتوسطة الأمد مع رؤية أطول أجلاً لتعميم الحصول على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي وإعطاء الأولوية في ذلك للفقراء، مع ضمان استدامة إدارة موارد البلاد المائية الشحيحة للغاية.

وتشير التقارير إلى أن معدل إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي المستدامة قبل نشوب الصراع الدائر الآن في اليمن لم يكن يواكب بالفعل الاحتياجات في المناطق الحضرية، كما اتسعت الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية. ولذلك، فحتى أثناء العمل على تلبية الاحتياجات العاجلة ذات الأولوية للأعمال الطارئة لإعادة الإعمار والتأهيل حالياً، فإن التحديات التي حددتها هذه الدراسة التشخيصية عن خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وأوضاع الفقر في اليمن تشير إلى أنه يلزم في نهاية المطاف النظر إلى ما هو أبعد من الاحتياجات الطارئة على المدى المتوسط وما بعده.

وستتطلب الترتيبات المؤسسية لهذا القطاع مزيجاً مما يلي:

- النظر إلى إدارة المياه باعتبارها أحد الموارد والتعاون فيما بين الأحواض سواء من خلال تدعيم المؤسسات القائمة أو دراسة وضع ترتيبات تكميلية من بينها الهيئة العامة للموارد المائية وفروعها على مستوى المحافظات؛
- زيادة التنسيق فيما بين قطاعات المياه والزراعة والطاقة المترابطة من أجل تعظيم كفاءة الاستخدام، مع التنويه بوجه خاص إلى أن قطاع الزراعة يستخدم أكثر من 90% من الموارد المائية؛
- مساندة الهيئات المركزية المعنية بخدمات المياه والصرف الصحي بما في ذلك الهيئات التنظيمية وكذلك فروعها اللامركزية؛

- على جانب المناطق الحضرية، تقديم المساندة الفنية والمالية إلى المرافق الحضرية وأجهزة الحكم المحلي بما في ذلك التدفقات المالية المتسمة بالكفاءة وترتيبات تحديد التعريفة لتشجيع التوسُّع والكفاءة والاستدامة. وأما على جانب المناطق الريفية، مساندة الهيئة العامة لمشاريع المياه والصرف الصحي في الريف وكذلك جمعيات مستخدمي المياه والمجتمعات المحلية فيما يتعلق بعمليات التشغيل والصيانة، بالإضافة إلى إدارة المياه على المستوى المحلي؛
- العمل مع جهات بديلة لتقديم الخدمات مثل المنظمات غير الحكومية وصهاريج المياه المملوكة للقطاع الخاص لضمان زيادة نطاق التغطية (بما في ذلك دور الصهاريج لنقل المياه بكميات كبيرة)، مع ضمان الجودة بصورة مأمونة أكبر وعدالة التسعير واستدامة استخدام الموارد؛
- مراعاة الآثار الواقعة على الرعاية الصحية والتغذية للأطفال والأمهات وأوجه الارتباط بينهما، لاسيما في ضوء أزمة الأمن الغذائي، عند وضع الإجراءات التدخلية؛
- استخلاص الدروس المستفادة من الإجراءات التدخلية السابقة من خلال عدم تكرار النُهج الفاشلة وتجريب نُهج جديدة ومبتكرة، على سبيل المثال في المناطق التي ظلت مراراً وتكراراً محرومة من الخدمات، مع القيام في الوقت ذاته بمحاكاة النجاحات وتوسيع نطاقها حيثما أمكن؛
- التنسيق بكفاءة أكبر فيما بين الجهات المانحة.

الرسالة 1: اليمن هو أحد أكثر بلدان العالم شحةً في الموارد المائية. وقد أدى ارتفاع نسبة الموارد المائية المستخدمة في الزراعة (أكبر من 90%)، وما تبعه من سحب مفرط من موارد المياه الجوفية غير المتجددة، إلى تدهور هذه الموارد كماً وكيفا وكذلك نقص المياه اللازمة للإمدادات المنزلية في الحضر والريف.

ويتمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه اليمن في تنمية وتأمين موارد مائية كافية ومستدامة لتلبية الطلب المتزايد على المياه الناجم عن استمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني والطلب على تحقيق تنمية اقتصادية، لاسيما في قطاع الزراعة. وفي ظل هذا النمو السكاني المرتفع، تراجع نصيب الفرد السنوي من موارد المياه المتجددة من 221م3 في عام 1992 إلى ما لا يتجاوز 80م3 في عام 2014، وهو يمثل نسبة ضئيلة قدرها 1.3% من المتوسط العالمي لنصيب الفرد (5925م3) ونسبة لا تتجاوز 14% من متوسط نصيب الفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (554م3) (البنك الدولي 2016). ونتيجةً لذلك، بدأت تنفد المياه بشكل أساسي في عدة مدن رئيسية: تعاني تعز من إجهاد مائي بالغ الشدة، وتغلق صنعاء في المتوسط ستة من الآبار الموجودة سنوياً، ويعوق التوسُّع عدم وجود مصادر مستدامة جديدة. وتعاني محافظتا إب ومحويت من تنامي القيود (أزمة المياه، إدارة لامركزية للموارد المائية). وبالإضافة إلى ذلك، تعاني المدن الساحلية، من بينها عدن وهي مركز اقتصادي وتجاري، من نقص مياه الشرب المأمونة لأسباب أهمهما تسرُّب مياه البحر وتدهور جودة المياه.

وقد ازداد الوضع تعقيداً، لاسيما في البلدات، أثناء الصراع نظراً لأن الإمدادات الخاصة التي كانت تلبي بالفعل نحو نصف طلب المناطق الحضرية في اليمن قد اتسعت لتملأ الفجوة التي خلّفها عدم قدرة المرافق العامة على تقديم المياه. ومن الواضح أن المستويات السابقة للعمليات غير الرسمية لنقل المياه من الريف إلى الحضر (أي المبيعات من الآبار الزراعية للشبكات الخاصة وتجارة الصهاريج) قد زادت زيادة كبيرة. بل إن الرقابة التنظيمية المحدودة، التي كانت تمارسها الحكومة قبل اندلاع الصراع على عمليات استخراج المياه الجوفية وتقديم المياه من جانب القطاع الخاص، قد ازدادت ضعفاً.

وفيما يلي بعض المشكلات الأساسية:

- اليمن بلد قاحل إلى شبه قاحل يعاني من شدة ندرة الموارد المائية وارتفاع النمو السكاني خاصةً في المراكز الحضرية.

- تُخصص المياه في جميع الأماكن للاستخدام الزراعي إلى حد كبير من خلال طرق الري التقليدية نظراً للدعم (الديزل، المضخات، حفر الآبار) الذي تقدمه الحكومة للمزارعين في وقت محدد.
- يعني عدم وجود نظام لإدارة الموارد المائية وتنظيمها أنه لا يوجد أي قانون قابل للتطبيق لتخصيص موارد مائية للاستخدام بالمناطق الحضرية أو لحمايتها من التعدي عليها من جانب المستخدمين الآخرين.

يستخدم قطاع الزراعة حوالي 90% من الموارد المائية الشحيحة في اليمن (وزارة المياه والبيئة 2008)، نسبة كبيرة منها تُستخدم في زراعة القات. وكما هو مبيَّن في التقرير، فإن الجهات التي من المفترض أن تقوم بتنظيم الموارد أو تتولى إدارتها لا تؤدي هذا الدور، وهو ما يُعزى في الغالب إلى نقص القدرات والموارد أو عدم القدرة على الإنفاذ أو غياب الإرادة السياسية. علاوة على ذلك، يمكن أن تصبح الإدارة المستدامة أكثر تعقيداً مع تزايد ظهور أطراف فاعلة جديدة-لاسيما أثناء الصراع-، مثل الموزعين أصحاب صهاريج المياه من القطاع الخاص وكذلك المنظمات غير الحكومية إلى حد ما، لتقوم بسد الفجوة في تقديم الخدمات: حافز الربح الإضافي في حال عدم وجود آليات تنظيمية قوية يمكن أن يجعل استخدام المياه غير مستدام وغير مأمون.

رغم أن هذه الدراسة التشخيصية عن خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية قبل اندلاع الصراع لا تتناول بتعمُّق موضوع إدارة الموارد المائية، فإن التقرير يسلط الضوء-نظراً لأهمية هذا الموضوع بالنسبة لليمن والارتباط الوثيق والمتزايد بينه وبين هذه الخدمات- على ضرورة التصدي للتحديات المتعلقة بإدارة الموارد المائية. ويوصي التقرير أيضا بإجراء المزيد من البحوث المباشرة عن أوجه الارتباط بين قطاعي المياه والزراعة (وربما قطاع الطاقة) في اليمن. وتبرز الدراسة ضرورة أن تراعي جميع الإجراءات التدخلية المستقبلية، حتى عند دراسة العمليات الطارئة، الاستخدام المستدام للموارد المائية: إساءة استخدام المياه اليوم يمكن أن تؤدي إلى آثار أشد ضرراً في المستقبل القريب.

الرسالة 2: ثمة شواهد جديدة تشير إلى أن معدل الفقر في اليمن قد زاد خلال العقد الماضي، بل وبدرجة أكثر حدة بعد عام 2014، مما يعرِّض سبل كسب أرزاق السكان اليمنيين الفقراء لخطر أكبر. وكان هناك تفاوت من مكان لآخر فيما تحقق من تحسينات متواضعة في خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بين عامي 2005 و2014 مع استمرار وجود فجوات بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وهذه التحسينات معرَّضة الآن لخطر الانتكاس نظراً لأن البلاد لا تزال في حالة صراع.

وفقاً للنتائج المستقاة من بيانات أحدث مسح استقصائي لميزانية الأسرة المعيشية، تبلغ نسبة الفقراء في اليمن 48.6% من تعداد السكان في عام 2014. وتُعد هذه زيادة في معدل الفقر بواقع 13.2 نقطة مئوية مقارنةً بعام 2005 حيث كان يُقدَّر معدل الفقر بنحو 35.4%. وبالنسبة لمعدل الفقر في المناطق الريفية الذي كان دائماً أعلى من نظيره في المناطق الحضرية، فقد شهد اليمن أيضا تدهورا أشد حدة بين عامي 2005 و2014. ويتركَّز الفقر بشدة في بعض المحافظات، فيما تُعد بعض المناطق الحضرية مثل العاصمة صنعاء من بين المناطق الأقل فقرا. بلغت نسبة الضعف، الذي يُعرَّف بنسبة السكان الذين ليسوا فقراء لكنهم معرَّضون بدرجة كبيرة لخطر الوقوع في براثن الفقر والتي تُقاس بعدد من يعيشون تحت ضعف خط الفقر، 93% في عام 2014. ويعني ذلك أن نسبة كبيرة من الأسر المعيشية تعيش بالكاد فوق خط الفقر. ويُعد حجم الأسرة المعيشية أحد العوامل الرئيسية المرتبطة بالفقر في البلاد: الأسر المعيشية الأكبر (الأسر ذات الأحجام الكبيرة جداً حيث يبلغ متوسط حجم الأسرة عادةً 6.5 فرد) معرَّضة لخطر السقوط في براثن الفقر بدرجة أعلى.

في فترة ما قبل اندلاع الصراع، تحسنت إمكانية الحصول على خدمات المياه النظيفة في مختلف أنحاء اليمن، لكن الشواهد تشير إلى أن خدمات الإمداد بالمياه في المناطق الحضرية لا تواكب الاحتياجات. وبالإضافة إلى المشكلة الأساسية شديدة الخطورة المتعلقة بتناقص الإمدادات الكبيرة التي تؤثر مباشرةً على توفير المياه بكميات كبيرة، فإن التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع الفرعي لإمداد المناطق الحضرية بالمياه في اليمن هي كالتالي:

- لم يواكب توسيع الشبكات العامة التوسُّع العمراني السريع.
- تكون إمدادات المياه العامة متقطعة غالباً، ولفترات طويلة في بعض الأحيان.
- مقارنةً بالأسر المعيشية الميسورة، فإن الأسر الأفقر أقل قدرة على الحصول على المياه كما تتكبد تكلفة أكبر في هذا الشأن.

رغم تحقيق بعض المكاسب في مجال توفير إمدادات المياه بالمناطق الريفية، فإن الفارق بين المناطق الحضرية والريفية لا يزال شاسعا، كما أن الوضع آخذ في التدهور.

بالنسبة للصرف الصحي، تُظهر البيانات حدوث تحسُّن واضح قبل اندلاع الصراع في إتاحة خدمات الصرف الصحي بالمناطق الحضرية، لكن لا تزال مستويات الوصول إلى الشبكات للتخلُّص من مياه الصرف منخفضةً، وبالتالي يوجد اعتماد كبير على المراحيض غير المزوَّدة بسيفونات. وهناك فجوة كبيرة في خدمات الصرف الصحي بين المناطق الحضرية والريفية وبين مختلف الشرائح الخمسية للثراء، ويؤدي الانخفاض العام في مستوى الحصول على خدمات الصرف الصحي المأمونة في المناطق الريفية وبين الشرائح الفقيرة من السكان إلى ظهور مخاطر صحية وبيئية كبيرة.

الرسالة 3: لا يؤدي تدني إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في اليمن إلى تدهور مستوى رفاهة البشر اليوم فقط، بل يضعف أيضا الإمكانات البشرية لجزء كبير من الأطفال اليمنيين من خلال دفعهم إلى الإصابة بسوء التغذية.

يُظهر التحليل التشخيصي وجود ارتباط قوي بين مختلف خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والإصابة بسوء التغذية المزمن بين الأطفال في اليمن. وبالنظر إلى البيانات المتاحة، فإنه لا يمكننا دفع التحليل إلى نطاق أبعد للتوصل إلى وجود علاقة سببية موثوق بها بين هذه الخدمات ونتائج سوء التغذية بين الأطفال. لكن بالمزاوجة بين أوجه الارتباط الأساسية- من بينها ورود تقارير تضم شواهد أكثر تعمُّقا بشأن العلاقة بين متغيِّرات هذه الخدمات والتغذية في أماكن أخرى-، يمكننا القول بأن هذه المتغيِّرات تلعب على ما يبدو دورا مهما في بلد يبرز فيه سوء نتائج التغذية داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. علاوة على ذلك، تم توثيق تكاليف سوء تغذية الأطفال على اكتساب رأس المال البشري والأداء طويل الأمد في أسواق العمل توثيقاً جيداً. ومن ثم، فإنه لا يمكن التقليل من دور خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في إضعاف الإمكانات البشرية لجزء كبير من السكان اليمنيين في نهاية المطاف.

الرسالة 4: يلزم تدعيم المؤسسات المحلية القائمة ومراقبتها وتنظيمها، ويلزم تعزيز الاستدامة المالية لهذا القطاع.

سيتطلب تحسين تقديم خدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية والريفية الجمع بين جهود المجتمعات المحلية والمساندة الفنية والمالية المركزية أو اللامركزية، إلى جانب تضافر الموارد فيما بين الأحواض وفي مختلف القطاعات. وتُظهر تجربة قطاع المياه في اليمن أن هذا القطاع، مثل معظم المكونات الجغرافية للبلاد، يعمل بصورة طبيعية أكبر على مستوى محلي لامركزي. فالسيطرة المركزية التي بدأت تظهر في سبعينيات القرن الماضي لم تنجح في أحيان كثيرة، وفعلياً تعمَّد المواطنون العودة إلى الحلول المحلية التقليدية. لكن تقديم الخدمات محلياً فقط ثبت أنه غير كافٍ من الناحيتين الفنية والمالية. فمع نمو عدد السكان وتنامي وتزايد المنافسة على استخدام المياه (لاسيما لزراعة القات) وتناقص الموارد المائية بصورة مثيرة للقلق، لا تتم عادةً تلبية الطلب المتزايد على خدمات المياه. ولذلك، فإنه يلزم تقديم المساعدة من الحكومة المركزية (التي تقدمها غالباً الجهات المانحة).

يواجه قطاع المياه في المناطق الحضرية ثلاثة تحديات مرتبطة ببعضها: (أ) نقص المياه بكميات كبيرة وتناقص المصادر الموجودة، (ب) سعي المرافق إلى توسيع نطاق تغطيتها والحفاظ على معايير خدمة ملائمة والسلامة المالية، و(ج) عدم تنظيم الإمدادات الخاصة التي تتسم بالكفاءة لكنها تكون عادةً مرتفعة التكلفة ومشكوك في جودتها، فضلا عن تحقيق وفورات محدودة. وقد ازدادت هذه المشكلات سوءاً خلال الأزمة. ولذلك، تتطلب هذه التحديات حل مشكلة إمدادات المياه الكبيرة، ومساعدة المرافق على الوقوف على أقدامها من جديد من خلال استكمال التنمية المؤسسية اللازمة وبناء القدرات والاستثمار، وإقامة شراكات تتسم بالكفاءة الاقتصادية مع القطاع الخاص ضمن إطار تنظيمي متفق عليه لاستدامة الموارد المائية.

حتى عندما تواجه المرافق مشكلات خطيرة تتعلق بإتاحة المياه وتكلفتها، فإنه يمكنها إدخال تحسينات. وبدأت شركات المياه المحلية عملها من أساس قوي، ولا تزال تقوم بإجراء تحسينات. وقد شرعت هذه الشركات في إدخال أنظمة إدارة جديدة، وأنظمة لتكنولوجيا المعلومات، وأنظمة للمعلومات الجغرافية. وتُعد جودة الإدارة والموظفين عنصرا رئيسيا، وهي من الأمور شديدة التغيُّر حالياً. ويمكن أن تشمل خيارات التحسين تقديم حوافز مثل حوافز الأداء، والتدريب المنهجي، وبناء القدرات. ويمكن أن تؤدي العلاقات مع العملاء، بطرق من بينها حملات التوعية، إلى تحسين المساءلة الاجتماعية والثقة والمساعدة في إدارة الطلب. وفي مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، يجب الاتفاق على مبادئ وطنية جديدة لتحديد التعريفة، ويجب إجراء دراسة تفصيلية منفصلة عن التعريفة لكل مرفق.

بالنسبة للمناطق الريفية، يعاني نحو نصف السكان من نقص مياه الشرب المأمونة. وقد تعتمد هذه المجتمعات المحلية على مياه رديئة الجودة آتية من آبار ضحلة أو تجميع مياه الأمطار أو من ينابيع ومجارٍ غير محمية، والتي تكون غالبا بعيدة جداً وتتطلب مجهودا شاقا لإحضارها، وهو ما تقوم به النساء عادةً. وقد تعتمد بعض المناطق على مياه الصهاريج. وبالتالي، فإن لهذا التحدي شقين: (أ) ضمان مساندة المجتمعات المحلية المحرومة حالياً من الحصول على مياه مأمونة لتطوير شبكات إمداد المياه بناءً على مصادر مستدامة، و(ب) حماية المجتمعات المحلية التي يُتاح لها الوصول إلى مصدر مياه مأمون وإدارة شبكاتها على نحو يتسم بالكفاءة والاستدامة. ويُعد تدعيم المؤسسات القائمة، مثل الهيئة العامة لمشاريع مياه الريف والصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة والتي نضجت على مدى العقود الماضية وأثبتت مرونتها وصلابتها إلى حد ما أثناء نشوب الصراع، أمراً ضرورياً ليس فقط خلال فترة الطوارئ، بل أيضا خلال التنفيذ على الأجلين المتوسط والطويل. وفي بداية فترة التعافي، سيلزم إنشاء برنامج رئيسي للمساعدة الفنية وبناء القدرات من أجل تحسين قدرات الإدارة والتشغيل. ويمكن أن تستفيد هذه المساعدة من برنامج الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في فترة ما قبل اندلاع الصراع.

الرسالة 5: الأولوية العاجلة في المدى القصير هي إعادة إعمار وتأهيل شبكات المياه والعمل مع مقدِّمي الخدمات على المستوى المحلي وكذلك مع القطاع الخاص ضمن إطار إستراتيجي للمساعدة في إعادة بناء نُهج مستدامة لإتاحة الحصول على مياه مأمونة.

سيعتمد النهج المتبع بعد انتهاء الصراع -أو حتى أثناء اندلاعه- بشكل رئيسي على العمل مع من يمكنهم تحسين تقديم الخدمات بسرعة. وفي المناطق الريفية، يعني ذلك مساندة المنظمات المجتمعية، سواء كانت جمعيات رسمية أو غير رسمية، أو المنظمات التقليدية التي تولت إدارة إمدادات المياه المحلية لعقود. وستلعب الهيئات العامة التي تساند تطوير شبكات حديثة للمجتمعات المحلية دورا مهما كوكلاء شأنها شأن مقدِّمي الخدمات التجاريين (على سبيل المثال، خدمات الصهاريج التكميلية التي تُنظَّم من خلال منظمة الأمم المتحدة للطفولة [اليونيسف]). وقد يُراعى أيضا دور الصهاريج التي تنقل المياه بكميات كبيرة من المناطق الريفية، حيث تكون متاحة بدرجة كافية، إلى المناطق الحضرية.

يلزم أيضا مراعاة وضع السكان النازحين داخل البلاد وإمكانية حصولهم على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الأساسية. ورغم عدم اطلاع هذه الدراسة التشخيصية على البيانات الخاصة بالنازحين داخلياً على مستوى الأسر المعيشية، فإن تقريرا للتقييم السريع أعدَّته منظمة اليونيسف (مارس/آذار 2017) يشير إلى أنهم لا يحصلون على خدمات كافية (على سبيل المثال، 17% فقط ممن شملهم التقييم يمكنهم استخدام مرحاض صحي). ويشكل ذلك أيضا عبئا إضافيا على الأسر والمجتمعات المحلية المضيفة. ورغم قلة البيانات المتاحة حاليا، فإن محنة النازحين يمكن أن تضع عبئا ثقيلا على البلدان المجاورة المستقبلة للاجئين، لاسيما إذا كانت هذه البلدان تعاني بشدة من نقص الموارد المائية وتقديم الخدمات.

نظراً لشدة ندرة المياه في اليمن، من الضروري أن يتصرف جميع مستخدمي الموارد المائية، بما فيهم الجهات الفاعلة الجديدة والمتنامية في شكل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية وغيرها، باعتبارهم أمناء حقيقيين على هذه الموارد المحدودة للغاية. علاوة على ذلك، هل تُدار هذه الموارد المائية المحدودة بطريقة تجعلها في متناول شرائح السكان الأفقر؟. أم هل يفرض أصحاب صهاريج المياه أسعارا ليست في متناول الأسر المعيشية الأفقر؟ وأخيراً، تُعد جودة مياه الشرب أمراً بالغ الأهمية، ويتعيَّن التصدي لانتشار الإصابة بالكوليرا واحتوائه بطرق من بينها إيجاد مصادر غير تقليدية لتوفير المياه. تتناول الدراسة التشخيصية هذه الأسئلة إلى حد ما، إلا أنه يلزم بحثها بإجراء تحليل منفصل وأكثر عمقا. ومن الواضح أن الإطار المؤسسي الذي ينظِّم استخدام الموارد المائية الحيوية والمحدودة في اليمن يحتاج إلى دراسة عاجلة ودقيقة بحيث تدرك جميع الأطراف أصحاب المصلحة قيمة هذه الموارد وأن يتم تعزيز استدامتها وإتاحتها على المدى الأطول، وليس على المدى القصير فقط.

ثبت المراجع

وزارة المياه والبيئة. 2008. "تقرير عن الأداء 2003 - 2008." [باللغة العربية] وزارة المياه والبيئة، صنعاء، اليمن.

منظمة إنقاذ الأطفال. 2016. " تقرير وضع الاستجابة الإنسانية في اليمن ". كتيب، منظمة إنقاذ الأطفال، فيرفيلد، سي تي.

البنك الدولي. 2016أ. مؤشرات التنمية في العالم 2016. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

———. 2016ب. "وثيقة التقييم المسبق لمشروع للمؤسسة الدولية للتنمية عن منحة مقترحة بمبلغ 147.8 مليون وحدة سحب خاصة (ما يعادل 200 مليون دولار) إلى اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية لصالح المشروع الطارئ للصحة والتغذية في اليمن، 29 ديسمبر 2016". PAD2160، رقم المشروع P161809، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.